تأملات حول مدى فعالية الإصلاحات التربوية في الجزائر
(من خلال بعض المؤشرات المتصلة بالمخرجات)

Considerations on the Effectiveness of Educational Reforms in Algeria
(Through some Output Indicators)

أ.د بوسنة محمود

جامعة الجزائر

الملخص:

تبنت الجزائر مسيرة إصلاحات مست غالبية منظماتها وعلى رأسها النظام التربوي لما له من أهمية في ضمان استمرارية المجتمع من جهة وتطوره وتقدمه من جهة ثانية، غير أن هذه الإصلاحات يجب تخضع لعملية تقييم تمس اجراءاتها، ومن أهم معايير الكشف عن نجاعة وفعالية أي منظومة هو تقييم مخرجاتها، وهذا ما سنسعي له من خلال تناول بعض المؤشرات المتصلة بمخرجات النظام التربوي في الجزائر بعد الإصلاح

Abstract:

Algeria has adopted a reform process in most of its establishments, especially the educational system, are important because it is important to ensure the continuity of the society on the one hand and its development and progress on the other hand. Moreover, these reforms must be subject to an evaluation process. Is to assess its outputs, and this is what we will seek by addressing some of the indicators related to the outputs of the educational system in Algeria after the reform.

أهمية الإصلاحات التربوية:

تبرز أهمية الإصلاحات التربوية من خلال كون مجتمع الغد سيكون بدون شك مجتمع المعرفة وبالتالي يجب أن يكون النظام التربوي قادرا وفعالا في تقديم الخدمات التربوية والتكوينية اللازمة لتفادي ظهور فجوة عميقة بين الذين يعرفون والذين لا يعرفون، بين الذين يتحكمون في اللغات ويستطيعون السباحة في عالم المعرفة والذين لا يتحكمون في اللغات ولا يستطيعون السباحة بحرية في عالم المعرفة.

والتحدي هنا بالنسبة إلى المنظومة التربوية كبير جدا، حيث يفرض عليها أن تكون فعالة وقادرة على تحقيق ما يلي:

أولا: التخفيف من حدة الفوارق ليس فقط بين أفراد المجتمع فيما يخص التحكم في المعارف العلمية والقدرة على الوصول إليها؛ وإنما أيضا بين مجتمعاتنا التي مازالت في طريق النمو والمجتمعات المتقدمة. ولهذا فإن المنظومة التربوية مطالبة بخلق الشروط اللازمة لتجاوز صدمة الثورة العلمية والتكنولوجية المذهلة في ميدان المعلومات والاتصالات والأتمتة، والتي

أدت إلى توليد الشعور بالنقص وعدم الاطمئنان عند الأفراد والمجتمعات التي لا تتحكم في هذا التقدم المعرفي والعلمي والتقني الهائل.

ثانيا: خلق مناخ اجتماعي مناسب لغرس القيم التي تشجع على التطبيقات العلمية وعلى تعميم المعارف وتحسين مكانة العلوم في جميع مستويات التعليم والتكوين، وهذا من أجل تمكين قيم التجديد من الانتشار وتوطين العلوم التكنولوجيا وتقوية الطاقة الذاتية للمجتمع في هذا الترى هل الإصلاحات التربوية المختلفة التي تعرضت لها المنظومة التربوية نجحت في الاستجابة لمثل هذه التحديات؟

-2-التطور الكمي للمنظومة التربوية

عرفت المنظومة التربوية في الجزائر تطورا معتبرا منذ الاستقلال فيما يخص الكم، حيث أنه خلال أربعة عقود، أي حتى سنة 2000 (تاريخ بداية التفكير العملي في إصلاح المنظومة التربوية، مرة أخرى) نجد ما يلي :

عدد المتعلمين تضاعف 5 مرات في التعليم الأساسي و99 مرة في التعليم الثانوي و54 مرة في التكوين المهني و170 مرة في التعليم العالي؛ وفي نفس الاتجاه نجد عدد المكونين هوالآخر ارتفع بشكل كبير حيث تضاعف مجموع عدد معلمي التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي مثلا بأكثر من 30 مرة .

إن تحقيق هذا التطور في تعداد المتعلمين والمعلمين تطلب مجهودات كبيرة ومتواصلة حيث عملت الدولة على:

أولا–المحافظة على وتيرة توسيع الهياكل القاعدية من حيث قدرات الاستقبال والعمل على تجهيزها وتزويدها بالمرافق والخدمات التربوية المدعمة لها.

ثانيا–تخصيص إمكانيات مالية معتبرة (11% من الناتج الوطني الخام في السبعينات و6% إلى 8% في التسعينات) من أجل تغطية التكاليف اللازمة لمثل هذه الاستثمارات في تنمية الثروة البشرية .

يبدو أن هذه المجهودات المبذولة من طرف المجتمع لم تؤدي إلى تحقيق الأهداف التي كان يطمح إليها. حيث نجد هناك العديد من المؤشرات التي تدل على أن المردودية منخفضة (مثلا نسبة النجاح في الامتحانات الوطنية منخفضة، نسبة التكرار والتسرب والتخلي عن الدراسة مرتفعة ...) مع تدني في نوعية التكوين، فاستدعى هذا الأمر مرة أخرى التفكير والعمل على إجراء إصلاحات عميقة للمنظومة التربوية شرع فيها منذ بداية الألفية الحالية .

3- الإصلاحات التي عرفها النظام التربوي في الجزائر منذ الاستقلال ومدى فعاليتها

الفترة الزمنية	طبيعة الإصلاح	الهدف من الإصلاح	ملاحظات
1962- 1976	- تشريع ترميمي جزئي يمس بعض الجوانب البيداغوجية والتكنولوجية لبعض أطوار التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي.	- إحداث تحويلات جزئية في برامج التعليم الابتدائي والمتوسط وجعلها تتلاءم مع الحاجة الملحة للتعمير في مختلف القطاعات الاقتصادية، الصناعية، الفلاحية، الخدماتية. - أهم تغيير عرفه التعليم الثانوي في هذه المرحلة هو إحداث البكالوريا التكنولوجية سنة 1968.	- بدء الخروج التدريجي من التبعية الثقافية واللغوية للدولة المستعمرة. - تكوين إطارات جزائرية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. (10 سنوات)
1970 1976 1976-1980 1981-1980 1989-1981	- بداية التفكير في إصلاح شامل للمنظومة التربوية - صدور الأمرية 76/ 35 حول تنظيم التربية والتكوين في الجزائر - مرحلة تعريب لمختلف أطوار التعليم الأساسي في عدد من المواد الدراسية. - إحداث المدرسة الأساسية. - تعميم السنة الأولى من التعليم الأساسي على المستوى الوطني. - تعميم السنوات الأخرى من التعليم الأساسي. (من السنة الثانية إلى السنة التاسعة)	- إحداث المدرسة الجزائرية الأساسية ذات الطابع الشعبي والديمقراطي والتي تستجيب لحاجات المجتمع الجزائري. - إحداث مدرسة جزائرية ذات طابع شعبي وديمقراطي تستجيب لحاجات المجتمع الجزائري. (من سنة واحدة إلى تسع سنوات)	- إحداث تحويلات جوهرية في برامج التعليم الابتدائي والمتوسط وجعلها تتلاءم مع الحاجة الملحة للدولة الجزائرية. - إحداث مدرسة جزائرية ذات طابع شعبي وديمقراطي تستجيب لحاجات المجتمع الجزائري. (10 سنوات)
1986-1980	-إحداث كتابة الدولة للتعليم الأساسي والتقني سنة 1980 وتعيين مكلف بالتعليم الأساسي والتقني سنة 1984.	- تعميم التعليم الأساسي على كامل التراب الوطني في أجل لا يتعدى 10 سنوات.	- بدء الخروج التدريجي من التبعية الثقافية واللغوية للدولة المستعمرة. - تكوين إطارات جزائرية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. (10 سنوات)

الفترة الزمنية	طبيعة الإصلاح	الهدف من الإصلاح	ملاحظات
	- تنفيذ المخطط الخماسي للتنمية 1980-1984 بعد مناقشته في المؤتمر الرابع للحزب. - تعميم التعليم الابتدائي في كل الجزائر (1980-1983). - تعميم التعليم الأساسي في كل الجزائر (1983-1986).	- تنفيذ المخطط الخماسي للتنمية 1980-1984 بعد مناقشته في المؤتمر الرابع للحزب. - تعميم التعليم الابتدائي في كل الجزائر (1980-1983). - تعميم التعليم الأساسي في كل الجزائر (1983-1986).	
1992	- إنشاء هيكلة للتعليم التحضيري.	- تقليص عدد الشعب إلى 13 شعبة.	
1996	- إنشاء المجلس الأعلى للتربية.	- تشخيص وتقييم موضوعي للمنظومة وضع مشروع إصلاح للمدرسة الجزائرية.	حل المجلس في سنة 1999
2000	- تكوين المؤسسات التربوية حول الإصلاحات.	- تكوين المؤسسات التربوية حول الإصلاحات ضرورية للمنظومة التربوية.	- الشروع في التعميم بصفة تدريجية لتحقيق مراحل التعليم (10 سنوات)
2002-2005	- إنشاء لجنة وطنية للإصلاح للمنظومة التربوية. - تصحيح بعض الاختلالات (2002). - إعادة هيكلة جذرية للمنظومة التربوية. - إعداد برامج تعليمية جديدة منسقة مع نظام LMD. - تعميم التعليم الأساسي إلى (9) سنوات. - إنشاء المرصد الوطني للتربية والتكوين (2003-2004).	- إعادة هيكلة جذرية للمنظومة التربوية. - إعداد برامج تعليمية جديدة منسقة مع نظام LMD. - تعميم التعليم الأساسي إلى (9) سنوات.	
2008	- إصدار القانون التوجيهي للتربية. - تعويض الأمرية 35/76 بتاريخ 16/04/1976 بقانون التوجيه للتربية.	- تعويض الأمرية 35/76 بتاريخ 16/04/1976 بقانون التوجيه للتربية.	
2009-2008	- تعميم التربية التحضيرية. - تعميم جزء من الإصلاحات وتنفيذ إلى رفع مستوى النجاح في مرحلة التعليم الثانوية.	- تعميم التربية التحضيرية. - تعميم جزء من الإصلاحات وتنفيذ إلى رفع مستوى النجاح في مرحلة التعليم الثانوية.	

1.3. المنهجية المعتمدة في تحضير وتطبيق مختلف الإصلاحات التي عرفها النظام التربوي في الجزائر:

أولا – الإجراءات:

إن الإجراءات العملية التي اعتمد عليها في مختلف الإصلاحات التي عرفها النظام التربوي في الجزائر يمكن تلخيصها فيما يلي:

1–إسناد مهمة إعداد مشروع الإصلاح إلى مجموعة تفكير وعمل تعيَّن لهذا الغرض. تعمل هذه المجموعة في إطار توصيات سياسية من طرف السلطات العليا، حيث تحدد المعالم التي يجب احترامها وعدم الحياد عنها. ويراعى في اختيار أفراد هذه المجموعة بعض التوازنات السياسية والحزبية.

2–القيام في أغلب الأحيان بعد إعداد المشروع من طرف هذه المجموعة، بإجراء بعض المناقشات العلنية والتي يغلب فيها التجاذبات ذات الخلفية السياسية أكثر من التجاذبات ذات الخلفية البيداغوجية.

3–الشروع في إعداد العدة التشريعية المناسبة، وضبط رزنمة زمنية فيما يخص عملية التطبيق وهذا بعد إعلام منظم وبعض المناقشات المحدودة حول مشروع الإصلاح.

إن حدوديات هذا الأسلوب في القيام بإصلاحات تربوية جعل المشرفين على المنظومة التربوية في تفكير مستمر في الإصلاح وإصلاح الإصلاح مثل ما هو موضح في الجدول السابق.

إن حدوديات هذا الأسلوب ترجع بالأساس إلى كون منهجية الإصلاح ليست مبنية على بيانات موضوعية ودقيقة أشرف على جمعها مؤسسات بحثية جامعية متخصصة أو مرصد متخصص في متابعة النظام التربوي وتقويمه. أي إن الإصلاحات التربوية المختلفة بما فيها الحالية لم تسبقها دراسات علمية تقويمية شافية وواسعة يمكنها أن توجه مسار الإصلاح؛ وبالتالي فإنه من غير الممكن ضمان النتائج المترتبة عن مثل هذه الإصلاحات.

ثانيا–المدة:

إن تحضير وتطبيق مختلف الإصلاحات المعلنة في الجدول السابق تطلب مدة زمنية طويلة (فيما بين 10 سنوات و20 سنة بالنسبة إلى كل إصلاح)

إن هذا يذل على ضخامة العمل وبالتالي المجهود والاستثمار المقدم من أجل بناء نظام تربوي يطمح المجتمع إلى أن يكون فعال حتى يضمن التقدم للأجيال القادمة من جهة ومن جهة أخرى على عدم التحكم جيدا في مختلف المتغيرات.

ولهذا فإن التساؤل حول مدى فعالية هذه الإصلاحات في تحقيق الطموحات المنتظرة منها جدير بالطرح.

3-2-مدى فعالية الإصلاحات التربوية حسب بعض مؤشرات المخرجات (الإعادة المدرسية)

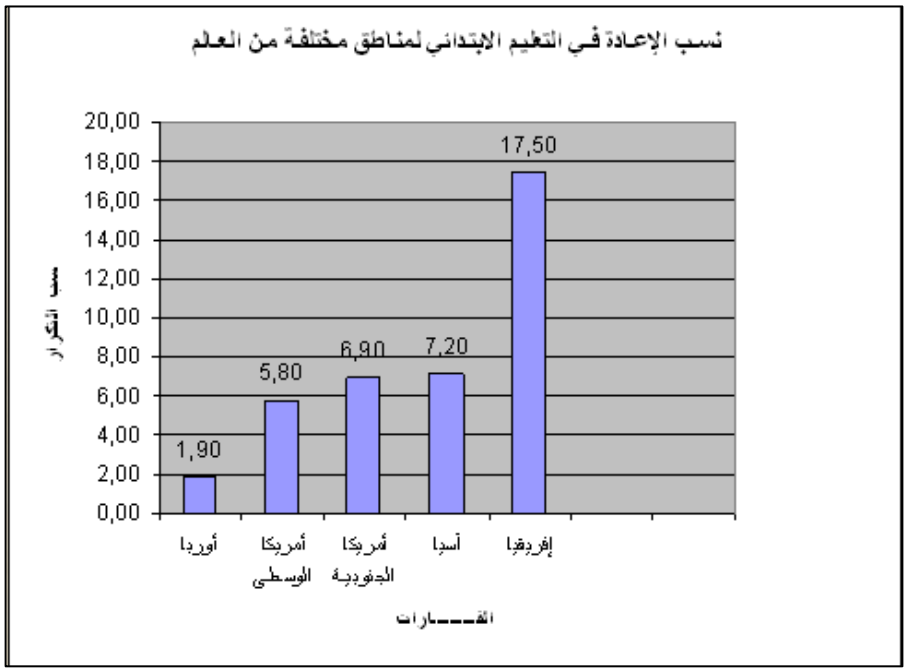

إن حساب هذه المعدلات كان بناءا على الإحصائيات المقدمة من طرف UNESCO[1]

[1] UNESCO (2003) : Recueil de données mondiales sur l'éducation 2003 statistiques comparées sur l'éducation dans le monde

ماذا عن الإعادة في الجزائر؟

شرعت الجزائر مند سنة 2003-2004 في تطبيق إصلاح تربوي عميق. ترى هل الانتقال من نظام التعليم الأساسي إلى نظام التعليم الابتدائي والمتوسط وما رافق ذلك من إجراءات تنظيمية كان له أثر إيجابي على نسب الإعادة في التعليم الابتدائي؟

للإجابة على هذا التساؤل سنقدم فيما يلي تحليل بيانات تخص:

أولا-نسب الإعادة المسجلة في مرحلة التعليم الابتدائي فيما بين سنة 2000-2001 وسنة 2007-2008.

ثانيا-نسب الإعادة المسجلة قبل وبعد الإصلاح، فيما يخص عينة ممثلة لمدارس مديرية التربية لغرب الجزائر (145 مدرسة). لقد تم إعادة بناء مسارات الدفعات الثمانية الأخيرة من حيث الانتقال والإعادة .

ثالثا – تصورات معلمي مديرية التربية لغرب الجزائر (500 معلم) حول الإعادة المدرسية قبل وبعد الإصلاح.

أ. نسب الإعادة على المستوى الوطني

السنة	الذكور	الإناث	المجموع
2001	14,03	8,98	11,66
2002	13,98	8,99	11,49
2003	13,61	8,66	11,13
2004	13,89	8,63	11,26
2005	13,05	8,08	10,57
2006	13,72	8,80	11,26

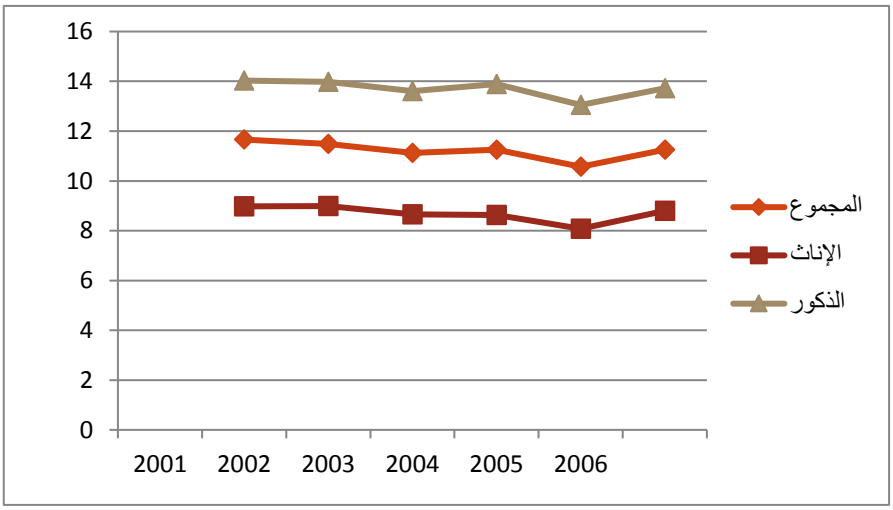

ب–نسب الإعادة على مستوى مدارس مديرية التربية للجزائر –غرب

الدفعات	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	السنة السادسة
2001-2000	%11.13	%9.61	%9.72	%10.24	12.33	%12.51
2002-2001	% 8.86	%7.81	%8.03	%9.05	9.92	%7.54
2003-2002	%8.30	%7.75	%7.39	%8.39	9.66	%4.26
2004-2003	%8.25	%7.31	%6.27	%10.11	10.15	
2005-2004	%8.98	%8.62	%8.79	%10.30		
2006-2005	%10.13	%8.42	%8.76			
2007-2006	%8.79	%7.57				
2008-2007	%8.82					

نسب الإعادة قبل وبعد الإصلاح في مدارس التعليم الابتدائي لمديرية التربية الجزائر – غرب: -

جـ- نسب الإعادة حسب تصورات المعلمين

عدد التلاميذ المعيدين بعد الإصلاح	التكرارات	%
أرتفع	202	40.4
أنخفض	125	25.0
حافظ على نفس الوتيرة	163	32.6

3-3-النجاح في البكالوريا

1- إن عدد الحاضرين في امتحان الباكالوريا في الستينات كان أقل من 10 آلاف مرشح. و الجدير بالذكر هو أن عدد المرشحين عرف ارتفاعات كبيرة في كل العشريات اللاحقة ؛ حيث وصل في بداية السبعينات (1973) إلى أكثر من 17 ألف وفي بداية الثمانينات إلى أكثر من 50 ألف وفي بداية التسعينات إلى أكثر من 250 ألف وفي بداية القرن الحالي إلى أكتر من 300 ألف.

2- إن انخفاض نسب النجاح في البكالوريا في الثمانينات والتسعينات وبداية الألفية الحالية يمكن إرجاعه إلى ما يلي:

أ-إن مجهود الوصاية في الثمانينات كان موجها بالأساس إلى إنجاح عملية تعميم سنوات التعليم الأساسي.

ب- إن التعليم الثانوي عرف عدم استقرار من حيث الهيكلة والبرامج والأهداف وهذا مند 1984 إلى غاية 2005

(الإصلاح الأخير). ويمكننا أن نقول بأن التعديلات المتعددة التي عرفها هذا التعليم هي ناتجة عن عدم وجود مشروع منسجم وعن ازدواجية الهدف، حيث أصبح حسب إصلاح

1984 و1992 يرمي إلى التحضير إلى عالم الشغل والتحضير إلى التعليم العالي في شعب ومسارات متعددة مما أدى في النهاية إلى الفشل في تحقيق الهدفين .

جـ- إن سياسة الانتقال في الثمانينات والتسعينات كانت مرنة جدا مما أدى إلى تمكن عدد معتبر من التلاميذ من الوصول إلى القسم النهائي بمعدلات جد ضعيفة (تدور حول 5 من 20). إن هذه السياسة التقويمية أترث تأثير إيجابي على نسبة ارتفاع عدد الحاضرين في التسعينات وبداية الألفية الحالية لكن تأثيرها كان سلبي على نسب النجاح في الباكالوريا؛ وذلك لأن هؤلاء التلاميذ لم يكن لديهم التكوين المناسب للوصول إلى هذا المستوى وبالتالي رسوبهم في الامتحان كان منتظر

(لاحظ بأن نسب النجاح في التسعينات وبداية الألفية الحالية كان يدور فيما بين 20 و 30 % .)

3- إن ارتفاع نسب النجاح في امتحان البكالوريا مع بدية إصلاح التعليم الثانوي 2006 (تجاوزت النسب 50%) لا يعود إلى تأثير عمليات الإصلاح على هذا النوع من المخرجات؛ وإنما يعود إلى الاهتمامات التي بدأت السلطات المركزية توليها لأقسام الامتحانات في السنوات الأخيرة؛ حيث لاحظنا خلال هذه السنوات تشجيعات وتهديدات ومساعدات غير مسبوقة للمسئولين على المؤسسات التربوية من أجل بذل كل المجهودات وخلق الشروط المناسبة لرفع نسب النجاح في الشهادات الوطنية .

- لقد تجسد هذا الاهتمام في منشور أكتوبر 2007 الذي أصدره الأمين العام لوزارة التربية وهذا بناء على المنشور رقم 526 المؤرخ في 2006 وتعليمة الوزير في الندوة الوطنية لمديري التربية في 2007 ؛ حيث حدد فيه الإجراءات العملية والتنظيمية والبيداغوجية لمرافقة تلاميذ أقسام الامتحانات .

- إن خريطة الطريق حسب هذا المنشور والتي يجب على مسئولي المؤسسات التربوية إتباعها مع أقسام الامتحانات يمكن اختصارها في ما يلي:

- اختيار أحسن الأساتذة للتدريس في هذه الأقسام .
- الحرص على مداومة الأساتذة في هذه الأقسام .
- متابعة المفتش لأساتذة هذه الأقسام بصورة مستمرة .
- وجوب تطبيق البرنامج في هذه الأقسام بصورة كلية.
- العمل على تنظيم حصص الاستدراك وحصص الدعم .
- العمل على تنظيم المذاكرة المحروسة والمراجعة ضمن أفواج .

– وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد جهاز لمتابعة وتقييم هذه النشاطات يتكون من:

- اللجنة البيداغوجية الوزارية (يرئسها المفتش العام)
- اللجنة البيداغوجية الولائية (يرئسها مدير التربية)
- اللجنة البيداغوجية للمؤسسة (يرئسها مدير المؤسسة)

وبالإضافة إلى هذه المجهودات التنظيمية القوية نشير إلى المساعدات المالية التي أصبح الولاة يقدمونها للمؤسسات التربوية بولايتهم لضمان سير دروس الدعم على ما يرام، وهذا من أجل الرفع من حظوظ نجاح المرشحين .

إن هذه الإجراءات هي في الواقع غير دائمة وأتت على هامش الإصلاح التربوي وليست جزء منه. لكنها هي التي أثرت بصورة كبيرة على رفع نسب النجاح في البكالوريا في السنوات الأخيرة. إنها تعتبر مؤقتة لكونها يمكن أن تتوقف في أي سنة لسبب أو لآخر، مثلا يمكن الولايات أن تكف على رصد مبالغ مالية هامة لضمان سير حصص الدعم لتلاميذ هذه الأقسام بسبب سياسة مالية معينة مما سينعكس سلبا على النتائج فيما بعد.

بناء على التحليل الذي قدمناه أعلاه يمكننا أن نقول بأن التغيرات الهيكلية والتنظيمية التي أتى بها الإصلاح لم يكن لديها تأثير على مؤشرين من أهم مؤشرات مخرجات المنظومة التربوية، مما يجعلنا نذهب إلى تأكيد ضرورة إعادة النظر في منهجية اتخاذ القرارات فيما يخص التحضير وبناء مشاريع الإصلاح من اجل ضمان فعالية أكثر.

إن أغلبية البلدان أصبحت تقوم بإصلاحات لمنظوماتها التربوية بناء على تحقيقات تقوم بها مؤسسات متخصصة. وتعتمد هذه المؤسسات في عملها هذا على مفهوم التقويم الشامل للنظام التربوي؛ أي تقويم النواتج والبدايات وما يجري فيما بينهما.

إن منهجية التقويم الشامل للنظام التربوي تتبنى عملية تقييم تنطلق من بداية الفعل التعليمي إلى نهايته. وبما أن المنظومة التربوية هي عبارة عن نسق يتكون من مجموعة من العناصر تتفاعل فيما بينها في إطار أداء مهام محددة من أجل تحقيق أهداف معينة؛ فإن موضوع التقويم هنا ينصب على كل مكونات النسق (النظام) التربوي أي مكونات المدخالات والعمليات والمخرجات وطبيعة التفاعل الموجود بين هذه المكونات.

يعتمد هذا النوع من التقويم على تحقيقات واسعة ودقيقة ، كما أنه يتجاوز في تحقيقاته الوسط التربوي ليمس كل من الوسط الاجتماعي والثقافي والأسري والدافعية والاتجاهات وهذا لجمع معطيات تتصل بطبيعة تفاعل عناصر المنظومة التربوية مع المحيط.

الخاتمة:

إن رهان الإصلاح التربوي الفعال هو في قدرته على الاستجابة إلى الطلبات الاجتماعية التالية:

1–ضمان الوصول والنجاح في امتحان نهاية المرحلة بالنسبة لـ 95 % من تلاميذ التعليم الابتدائي و85% من تلاميذ التعليم المتوسط و75% من تلاميذ الثانوي .

2–ضمان تعليم ذا نوعية عالية مع ضمان تعلم اللغات حتى يتمكن التلاميذ من الوصول إلى المعارف والتمكن من العلوم والتكنولوجية.

3–ضمان احترام المعايير العالمية في كل المستويات التعليمية فيما يخص التعلمات والمهارات المحددة والتأهيل المقصود .

إن الإصلاحات التربوية التي عرفتها المنظومة التربية في الجزائر، رغم المكاسب التي حققتها فإن ورشة العمل في هذا المجال ما زالت مفتوحة. ويبدو لنا بأن أهم ما يمكن القيام به في المستقبل هو الاعتماد على مفهوم التقويم الشامل للنظام خاصة وأنه مند 2003 تم إحداث مؤسسة متخصصة (المرصد الوطني للتربية والتكوين) يمكنها بالتعاون مع المراكز والمخابر البحثية المتخصصة إنجاز مثل هذا العمل. إن البحوث والتحقيقات التي يمكن إنجازها في هذا الإطار ستساعد أصحاب القرار على تحديد مواطن القوة والضعف وبالتالي أين وكيف يمكن القيام بالإصلاح .